



جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

العام الدراسي: 2025-2026

المادة: التحديث في الدول الإسلامية المعاصر

عنوان المحاضرة: مراحل التحديث في إيران: المشروطة او الدستورية (1906-1925م)

المحاضر: م. د. حميد فارس حسن

الايمل الجامعي الرسمي: almosawee.hameed@tu.edu.iq

تَمَثَّلَ اتفاق وعي النخبة الايرانية نهاية ق19 ومطلع ق20 في ان غياب القانون وتفشي الاستبداد والملكية المطلقة غير المقيدة بدستور هو منبع التخلف والانحطاط الذي يزرع في اغلاله المجتمع الايراني. وكان للمذكرات والانطباعات التي دونها المسافرون والرحالة والطلاب والبعثات الدبلوماسية الايرانية الى اوروبا تأثير بالغ في إدراك هذا الدور، الذي يلعبه الدستور في الحد من السلطة، والتداول السلمي لها من خلال الفصل بين السلطات الثلاثة، والتأكيد على الشعب كمصدر للمشروعية ومراقبة تنفيذ القانون. كما شددت مقالات الصحف والمجلات والرسائل والكتب وآداب الرحلات والاسفار والنصوص المترجمة الى الفارسية. وسبقت صحيفة (اختر) الايرانية الصادرة في إستانبول في ق19، سواها الى طرح مسألة القانون والتشديد على ضرورة ترويج ثقافة دستورية بين الناس وتوعيتهم بان مشكلات حياتهم ناجمة عن عدم وجود دستور، وعدم تنظيم السلطات وحدودها ومجالاتها في القانون.

ولذلك كانت هذه المسألة من اهم شواغل النخبة الايرانية وقتئذ، فظهر ميرزا ملكم خان ناظم الدولة (1833-1908م) الذي ولد في مدينة اصفهان في ايران في سنة 1833م، من اصول ارمينية اعتنق والده الاسلام، تلقى تعليمه بشكل جيد، فدخل مدرسة الهندسة، وسافر الى باريس وعاش فيها حوالي ثلاث سنوات أطلع هناك على فكرة الثورة الفرنسية، عاد الى ايران ليعمل مدرسا في مدرسة الفنون، واسس بعد عودته من باريس جمعية السلوان ثم انتقل للعمل في البلاط القاجاري موظفا، وعمل في الشؤون الخارجية، وعين سفيرا لبلاده في بريطانيا، اراد أن يوصل فكره الليبرالي الى قمة هرم السلطان (الشاه) ، فألف كتابه الشهير (الإصلاح) ضمنه معالم الاصلاح وأهمية الدستور في بناء السلطة التشريعية والتنفيذية وركز فيه على الامور الاجتماعية ورفع المستوى المعاشي للسكان، وأعجب ناصر الدين شاه بهذا الكتاب الا أنه لم يأخذ شيئا من افكاره واعتمد هذا الكتاب كركيزة اساسية لدى قيادات الثورة الدستورية فيما بعد اصدر صحيفة في لندن تحت عنوان "قانون" تمحور اهتمامه فيها على ضرورة سن القوانين، وأن السبيل الوحيد لنهوض ايران القضاء على الاستبداد، واقامة حكومة تعمل في اطار قانون، واستوحى ملكم خان تصورات بشأن القانون من مطالعته لآثار مفكري الثورة الفرنسية، وقد شدد في رسالته المعروفة " بمكتوبات " على هذه المسائل واعتبارها السبب الرئيسي لكافة اشكال التخلف .

كما ظهر (ميرزا عبد الرحيم طالبيوف) الذي ولد في 1832 في مدينة (تبريز). أستطاع طالبيوف بتعلم اللغة والادب الروسي خلال فترة اقامته في داغستان وتبليس، استطاع، أن يطلع على اثار المفكرين والعقائد السياسية والفكرية ،أقدم ولأول مرة في ايران على نشر كتب علمية بلغة بسيطة، من كتاباته واثاره العلمية مثل كتاب (احمد ياسفينة طالبي)، الذي هو بمثابة ترجمة عدة رسائل علمية في الفيزياء وعلم النجوم، استطاع (طالبيوف) بكتابته السهلة يبدع اسلوبا جديدا في الأدب الفارسي بحيث يجب اعتباره أحد مؤسسي النثر الجديد، وان مجموعة من أفكاره العدالة والحرية والوطنية والاهتمام بالتعليم والتقدم العلمي والاجتماعي في ايران، جعلت منه جزءا من التيار المتقف في الحقبة الدستورية .

ربط طالبيوف تخلف ايران بغياب القانون، ففي كتابه (سياسات طالبي) الذي صاغه على شكل حوار بين شخصين - ميرزا عبد الله وميرزا صادق - يرمزان الى المتقف المستنير في عصره، ويبحثان عن تفسير موضوعي علمي لانحطاط المجتمع، يتفقان في نهاية المطاف على رأي واحد ، وسادت كتابات النخبة الايرانية في هذه المرحلة مصطلحات: الحكومة القانونية او الدستورية (حكومت قانون)، والحرية (حرييت)، والنظام البرلماني، دار الشورى، وانعكست اصداء هذه الكتابات على لسان الوعاظ وخطباء المنابر، ممن يواظبون على تحريض مستمعيهم وتعبئتهم لمناهضة الاستبداد، عبر المناداة

بدولة القانون ورفع الشعارات المطالبة بالدستور، وتكرارها في كل مناسبة. ويمكننا ملاحظة مدى الاصرار على هذه المسألة والتأكيد عليها، حين نطلع على نموذج لهذه الخطابات الموجهة من على المنابر للجمهور.

كذلك استوعب الوعي الدستوري الايراني مجموعة تشريعات ونصوص دستورية ولوائح حقوقية فرنسية وعثمانية وعربية، واهتم بنقلها الى الفارسية. كما لاحق الكتابات الجادة في تشريح الاستبداد وتفكيكه وترجمها وروج لها مثل كتاب عبد الرحمن الكواكبي (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) وبعد مدة وجيزة من صدوره، ومن قبله ترجم مستشار الدولة لائحة حقوق الانسان من الفرنسية وترجم ميرزا حسين سبه سالار دستور مدحت باشا العثمانية الى الفرنسية.

ساهمت انشطة ومساعي وكتابات النخبة الفاعلة بإيجاد ارضية واسعة للوعي الدستوري في المجتمع الايراني. بعد ان جعلت مناهضة الاستبداد وتدوين الدستور من اهم اولوياتها، وكرست مختلف الجهود لإشاعة هذه الثقافة وتعميمها، على نحو لم تعد ثقافة خاصة بالنخبة، وانما امتلكها الوعي الشعبي وصارت القضية المطالبة الاولى في حياة المواطن الايراني، ووجد جماعة من الفقهاء ان الظروف الاجتماعية والسياسية ممهدة لإرغام الملكية المستبدة على تحديد سلطاتها وتقييدها في إطار قانون اساسي يستمد مشروعيته من الشعب ويخضع بموجبه الملك لإرادة الامة ولا يختص كل شيء بشخصه. وتتألف هذه الجماعة من ثلاثة مجتهدين من طهران معروفين هم: الشيخ فضل الله النوري (1835-1909م) الذي قضى فيما بعد شهيدا بعد ان تحول الى مناهض لهذه الحركة لاعتقاده ان المشروطة على الضد من الشريعة الاسلامية، والسيد محمد طباطبائي، والسيد عبدالله البهبهاني.

ومثلما سادت الدعوة لتقنين عمل السلطة، ونادى بها معظم النخبة قبل المشروطة الى ان امتد التنقيف عليها الى عامة المجتمع. انقسم الناس تبعا للانقسام في مواقف الفقهاء حيال المشروطة سنة 1906م وباتت قضية المشروطة هاجس قوي نخبوا وجماهيريا شاملا انخرطت النخبة المدنية والدينية في الكتابة والخطابة والحديث عنها، اثباتا او نفيا. وصدرت الكثير من المنشورات والرسائل والمقالات والكتب والمطبوعات المتنوعة. لمعالجة هذه القضية، يتلخص مفهوم المشروطة في تشكيل الحكومة على اساس دستور ونظام برلماني، وتقييد سلطات الحاكم في إطار القانون.

اسهمت افكار هؤلاء المفكرين والصحف في قيام اول ثورة في تاريخ ايران هي الثورة الدستورية التي كان السبب المباشر لقيامها هي الامتيازات الاجنبية التي كان قد منحها الشاه مظفر الدين للأجانب فارتفعت الاصوات المنددة بالتدخل الاجنبي في البلاد اضافة الى سوء الاوضاع الاقتصادية فقد ارتفعت

اسعار المواد الغذائية الرئيسية. كل تلك العوامل دفعت لإعلان الثورة التي كانت من القوة ان اضطر مظفر الدين شاه الى الاذعان لمطالب الثوار وصدر اول قانون للانتخابات.

تكون قانون الانتخابات من ثلاث وثلاثون مادة، حددت بموجبها ضوابط الترشيح والانتخابات نصت المادة الاولى فيه على (طبقة الانتخابات) والتي حددتهم بالامراء القاجاريين، العلماء والطلاب، الاعيان والأشراف، والتجار، الملاكين والفلاحين، والأصناف، وعلى الرغم من الامر الملكي الصادر مظفر الدين شاه كان قد اقر تلك الطبقة، غير أن لجنة اعداد القانون لم تعطي اي توضيح او تفسير بهذا الشأن، فلا غرو ان نتلمس بانها جاءت تقليدا لمجلس فرنسا عام 1789 او مجلس الدوما في روسيا عام 1905م حيث اجريت فيهما الانتخابات بصورة طبقية. كما يمكن القول ان ممثلي اصحاب المهن والطلاب لا يمكنهم الارتقاء الى المجلس الا بهذه الطريقة، في حين كانت هاتان الفئتان فاعلتان للغاية ابان الثورة فلذلك تقرر منح هاتين الفئتين دورا في الامور السياسية للبلاد، ويبدو واضحا التأثير السلبي للتجار عبر القانون حيث نصت (م4/2) منه على حق الانتخابات لكل من يملك الف تومان وهو مبلغ كبير حينها، ويلاحظ ان الهدف من وراء هذا الشرط هو حصر حق الانتخاب بفئة صغيرة ومعينة من الشعب الايراني، وحرمان الاغلبية الساحقة من التعبير عن آرائهم وانتخاب ممثليهم في المجلس، ولا بد من الاشارة هنا الى ان هذا الشرط قد اقتبس من قانون الانتخاب الفرنسي لعام 1789م الذي خصصت احدى موادها على شرط امتلاك الناخب لمبلغ من المال لا يقل عن (250) فرنك فرنسي، ولا ننسى التأثير القوي لرجال الدين حيث فرض البند الخامس والبند السابع من المادة خمس شرط (سلامة العقيدة الدينية للناخب والمرشح) وذلك للحفاظ على (اسلامية المجلس) وتقويت الفرصة على من يحاول الطعن فيه واتهامه بالكفر والالحاد باعتباره صنعة غريبة.

تم حرمان النساء والمجانين والاجانب وكل شخص لم يتم 25 سنة من العمر وكل شخص ثبت تقصيره او ارتكب جريمة قتل، او ان يكون منتسبا للجيش والشرطة واجهزة الامن من حق الانتخاب.

واشترط في المرشح لعضوية المجلس ان يكون لديه معرفة باللغة الفارسية وان يكون ايرانيا ومعروفا على مستوى منطقته وخدمته للدولة، ولا يقل عمره عن ثلاثون عاما ولا يزيد عن سبعين وان يكون ملما وبصيرا بأمور المملكة.

افتتح اول مجلس نيابي في 17ت1 1906م وبحضور الشاه مظفر الدين، واول عمل قام به صياغة الدستور الذي صادق عليه الشاه في ك2 1907م، قبيل وفاته بأيام، وكان هذا الدستور ترجمة حرفية

للدستور البلجيكي فهو يقوم على اساس المبادئ الديمقراطية السائدة في اوروبا، ولكن لجنة اعداد الدستور حرصت على ان يكون موافقا للشريعة الاسلامية.

المراجع المعتمدة في اعداد المحاضرة:

1- السيد عباس الرضوي، المواجهة بين إنجلترا والعلماء في نهضة المشروطة، مجلة الحوزة، العدد 76 و77، 1417 هـ .

2- سعد سرمد، تقييم الفئات المشاركة في الثورة الدستورية الإيرانية (1905-1911)، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، عدد 45، نوفمبر 2021.

3- جلال الدين المدني، تاريخ ايران السياسي المعاصر، (ت) سالم منصور، منظمة الاعلام الإسلامي، طهران، 1993.